

حكيات

في القضاء (٣)

بقلم- نبيل الملاخ

أتابع في هذا المقال الحديث عن الشق الأهم في العمل القضائي: ألا وهو «الشق البشري» المتمثل بشكل أساسي في القاضي والصفات الواجبة في شخص القاضي وشخصيته ومؤهلته وسلوكه.

بدايةً علينا أن نقر بأن مسؤولية معالجة الخلل الحاصل في مؤسسة القضاء وتطوير العمل القضائي، وإن كانت تقع بالدرجة الأولى على عاتق مجلس القضاء الأعلى، إلا أنها تقع أيضاً على عاتق القضاة أفراداً وهيئات، ومن دون تقاعص مع الخطط والبرامج التي يضعها مجلس القضاء الأعلى؛ لن يكتف بهذه الخطط والبرامج النجاح وستستغرق عملية الإصلاح والتطوير وقتاً طويلاً. إن القضاء بشر والبشر خطاؤون، وهم ليسوا من جنس الملائكة والقدسين، لكن بالتأكيد يجب أن يكونوا من أفضل البشر وأخيارهم، وأن يرتقوا بأنفسهم إلى أعلى درجة في المجتمع، ليكونوا القدوة والمثل الذي يجعلهم محل ثقة وتقدير واحترام المجتمع، ويضعهم في المكانة التي تليق بتعليمهم وتعليمهم الحصانة الأهم من الحصانة التي أعطاهم لهم الدستور، ويضم القضاء في سورية كثيراً من هؤلاء.

وهذا ما يتطلب العناية الفائقة باختيار القضاة وانتقائهم وفق معايير وأسس محددة لقياس علمهم وتقائهم ومؤهلاتهم الأخرى وسيولهم الاجتماعية، ثم تأهيلهم بخبرات عملية أثناء دراستهم في المعهد القضائي، والتركيب على تنميه النفس الأخلاقية، ولديهم واحترام الآخرين والتواضع والموضوعية والابتعاد عن المزاجية والنزعة السلطوية.

وفي هذا السياق أعقد أن تجربة اختيار قضاة من المحامين الممارسين، كانت ناجحة إلى حد كبير، فالخامس لديه من العلم والخبرة والتجربة ما يؤهله لأن يكون قاضياً وينخرط بالعمل القضائي مباشرةً وبصورة أفضل من خريج كلية الحقوق الذي يتم اختياره ليكون قاضياً. وقد يكون من الأفضل حصر اختيار القضاة من المحامين أو من خريجي الحقوق الذين مارسوا العمل القانوني في إحدى مؤسسات الدولة، وعلينا أن نقر بوجود خلل في انتقاء القضاة خلال العقود الماضية، سالم إلى حد كبير في الخلل الحاصل، في عمل القضاة؛ حيث إن عدداً كبيراً من هؤلاء يعتقدون أن القضاة سلطة مطلقة لهم وأن لا سلطان عليهم؛ مما جعلهم يصعدون أحكاماً لا تحقق العدل والإنصاف، ويضطر أصحاب الحقوق إلى استئنافها وتضياع هذا

أعتقد أن هذا هو الحال الوحيد المتاح ويريد... ويضع الحقوق بمرور الزمن.

وهذا يدعو مجلس القضاء الأعلى إلى إيجاد الصيغة العملية والفعالة لتنقيح أداء القضاة الفاضلين على رأس عملهم، وقد يكون من المفيد ضمن واقع القضاء الحالي الاستعانة بالقضاة المحالين على التقاعد والمشهود لهم بالعلم والخبرة والنزاهة ولديهم القدرة على العمل النوعي – وليس الدوام – ليقوموا بتقييم عمل وأداء القضاة من خلال دراسة الأحكام التي تصدر عن المحاكم وفق خطة يضعها مجلس القضاء الأعلى، وكذلك يمكن الاستعانة بهم في عمل إدارة التفتيش القضائي ريثما يتم تأمين الكادر اللازم لها.

إن ما نلمسه ونشاهده ونسمعه من أطراف العمل القضائي، وما نقرؤه على مواقع التواصل الاجتماعي، يدعو إلى القلق، وضرورة الإسراع في وضع القرارات التي اتخذت في الاجتماع الذي عقده السيد وزير العدل مع مجلس القضاء الأعلى ومعاونيه ومديري الإدارات في الوزارة؛ موضع التنفيذ الفعلي والعمل.

إن ارتكاب القاضي لخطأ مهني جسيم أكثر من مرة؛ يدعو إلى التساؤل عن مدى صلاحية ليكون قاضياً؛ وكذلك التأكيد بالشكليات على حساب الموضوع والحق، وإطالة أمد الدعوى بإجراءات لا مسبر لها، وتفسير النصوص القانونية خلافاً لنقص وغاية المشرع والخطر أن تقوم بعض هيئات وغرف محكمة النقض بإصدار قرارات لا تتسجم مع القانون نداءً وروحاً، وتؤدي إلى إعاقة تنفيذ أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية دون وجود أسباب جديفة موضوعية...

إن إرساء قواعد العدل وصيانة حقوق المواطنين وتحقيق شعاع «نحو قضاة عادل وسريع» يتطلب الإسراع بالإصلاح الإداري في مؤسسة القضاء وتطبيق مبدأ «الثواب والمستأجر» والموضوعية في المحاسبة والتقييم، والتأكيد على القضاة بذلك والابتعاد عن المزاجية التي لا يجوز أن تغلب في عمل القاضي، وأن يكون سلطانه القانون والحق والعدل.

لا بد لنا جميعاً من إيلاء القضاء الأهمية التي يستحقها، ليكون ملائماً للعدل والرفاعة لجمع مؤسسات الدولة.

أعلن الرائد في إدارة مكافحة المخدرات يوسف إبراهيم أن إحصائيات وزارة الإدمان دلت على أن من كل مليون مواطن هناك ٩٨ متعاطياً للمخدرات، كاشفاً عن ضغط مساحق تم زرع الحشيش فيها بمساحة بلغت أكثر من ٤ تلم في منطقة كانت ساخنة بالبغا بريف حماة.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش ندوة الحملة الوطنية لمكافحة بوابة العبور للإدمان في كلية الصيدلة بجامعة دمشق قال إبراهيم: نحن على يقين أن هناك مجموعة مسلحة كانت توجه بزراعة الحشيش في المناطق التي سيطرت عليها.

وأكد إبراهيم أن هناك تعديلاً للقانون مكافحة المخدرات وتم تشكيل لجنة لذلك موصفاً أنه سيتم وضع مواد قانونية مستندة لمكافحة هذه الظاهرة بالإضافة أنه سيتم وضع بنود فيه تجرم بعض المواد المخدرة منها السلفان الكيماوية.

وأضاف إبراهيم: هناك تورط واضاف في تجارة المخدرات ومحاولات إدخالها إلى سورية عبر الحدود الشمالية للبلاد مؤكداً أن دول الخليج هي من



محمد منار حميجو

أعلن الرائد في إدارة مكافحة المخدرات يوسف إبراهيم أن إحصائيات وزارة الإدمان دلت على أن من كل مليون مواطن هناك ٩٨ متعاطياً للمخدرات، كاشفاً عن ضغط مساحق تم زرع الحشيش فيها بمساحة بلغت أكثر من ٤ تلم في منطقة كانت ساخنة بالبغا بريف حماة.

أكثر الدول استهلاكاً لحبوب الكبتاغون.

سورية محمو الضمن؛ يهمننا صرف الدواء الحسن؛ وصفة طبية وخصوصاً الأدوية المخدرة أو لها طابع تأثير على العقل، كاشفاً عن معاقبة صيدلة كانوا يصرفون أدوية مخدرة من دون وصفات طبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد العقلاي أن سورية ما زالت دولة عبور ورغم أن نسبة التعاطي والاتجار زادت خلال الأزمة نتيجة وجود حدود مفتوحة مع بعض دول الجوار. ورأى العقلاي أن الإدمان لم يعد محصوراً بالموا المخدرة بل هناك حالات إدمان أخرى ومنها المخدرات الإلكترونية وهي تأتي عبر نذبئات بالموسيقى.

الحسن لـ«الوطن»: حاسبنا صيدلة صرفوا مواد مخدرة من دون وصفة طبية إحصائيات الداخلية من كل مليون ٩٨ سورياً يتعاطون المخدرات

حسون: الخطورة في المسجد تكمن في التخدير الديني ويجب أن يبني جيلاً إسلامياً عالمياً لا مذهبياً ولا طائفياً ولا عرقياً

قال المفتي العام للجمهورية أحمد بدر الدين حسون: يجب أن نعلم أن المخدر ليس من صنع الله فأول كلمة في الدين اقرأوا والقراءة ثقافة، معتبراً أنه لو كان هناك قراءة ما دخل المخدر الثقافي ولا الديني ولا المادي علينا.

وخلال ورشة بعنوان الحملة الوطنية لمكافحة العبور للإدمان أضاف حسون: حينما تركنا قراءة بعضنا ومجتعنا وتاريخنا بحثنا عن من يخذرنا. وأضاف حسون: لذلك أوروبا فيها نسبة التعاطي والاتجار بالمخدرات ١٠ أضعاف ما في البلاد العربية، كما أنهم أباحوا بيعها في عدد من الدول الإسكندنافية، معتبراً أن السبب في ذلك أن المؤسسات الدينية والثقافية لم يعد لديها طاقة تعطيهم سعادة فلقجوا إلى التخدير.

وأكد حسون أن الثقافة ما زالت فينا فتيبة وتحمل في طياتها الروح الإيمانية والإنسانية وقيمها، مضيفاً: التنوع بالنسبة لنا يعطينا ثروة فكرية ثقافية وروحانية، لذلك ما نقوم به اليوم هو إيقاف هذه الثروة في أبنائنا، مشيراً إلى أن سورية وقتت بوجه ١٠٩ دول أذنت أنها أصدقاء الشعب السوري لذلك فإنها حاولت تخدير السوريين بعناوين الحرية وسقوط النظام.

وقال حسون: يجب الانتباه إلى عبارة إسقاط النظام فهي خطيرة لأن ما وراء ذلك الفوضى، وكم ردها بعض السوريين ورفضوا عليها، مضيفاً: حينما نقول إنه يجب الوقوف بوجه المخدرات فيكون آخرها المخدر الدوائي لأن قلبها التخدير الديني والذهبي والعرقى والمالي واللذة وهذه الأمور كلها مرعاة في هذه الندوة المشار إليها.

وأكد حسون أن الرئيس بشار الأسد في كل خطابه وكان آخرها في مجلس الوزراء يريد من المسؤولين أن يصحوا

المجتمع والنظم الأخلاقية إلا أن في سورية ما يحدث ذلك بسبب الوعي الصحي والاجتماعي.

وأوضح الحسن أن أي مادة أولية تحتوي على مواد مخدرة فإنه لا بد أن تمر بعدة مراحل قبل وصولها إلى يد المواطن ومنها يجب أن يوجد ضابط في وزارة الصحة في مسألة تصنيعها ورقابة على المعامل التي تصنعها وحينما تصل إلى الصيدلة يجب أن تصرف بطرق قانونية بوصفة طبية نظامية.

من جهته كشف أمين سر نقابة الصيدلة طلال العقلاي أن ما زالت النقابة حاسبت عدداً لا بأس به من الصيدلة الذين صرفوا أدوية مخدرة من دون وصفة طبية، مؤكداً أن النقابة بدأت ببرنامج التوعية حول مخاطر الإدمان منذ عامين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد العقلاي أن سورية ما زالت دولة عبور ورغم أن نسبة التعاطي والاتجار زادت خلال الأزمة نتيجة وجود حدود مفتوحة مع بعض دول الجوار. ورأى العقلاي أن الإدمان لم يعد محصوراً بالموا المخدرة بل هناك حالات إدمان أخرى ومنها المخدرات الإلكترونية وهي تأتي عبر نذبئات بالموسيقى.

القبض على ٣٠١ متعاط ومتاجر بالمخدرات في درعا ارتفاع نسبة التعاطي والاتجار في المناطق الساخنة

درعا- الوطن

كشفت مصادر في فرع مكافحة المخدرات في درعا عن إلقاء القبض على ٣٢٣ من متعاطي المخدرات و٣٥ متجاراً و٣٥ مرجعاً و١٨ شخصاً تلقاها المنتهية بشراء السلاح.

٤١١ غراماً حشيشاً و٩٠٠ ألف حبة كبتاغون و١٨٣ حبة مخدرة مختلفة، على حين تمت مصادرة نحو ٩ كيلو غرامات من المواد التي تدخل في صناعة المخدرات و١١٤ حبة دوائية مخدرة و٥٠ ألف حبة دوائية معدة للتهرب.

وأوضحت المصادر أن السبب وراء انقراض التعاطي وترويض المخدرات ضمن المناطق الآمنة في محافظة درعا يعود لتفتيش الدقيق على الحواجز والمناجزة الدائمة من بحث ونشر وملاحقة والقضاء قبض من الفرع بالاشتراك مع الأمن الجنائي وجميع الوحدات الشرعية العاملة، وذلك من أجل مكافحة جميع أنواع الجرائم وخاصة المخدرات بمختلف أشكالها، وأشار المصادر إلى أن معظم المتعاطين هم من شريحة الشباب من عمر ٢٠ إلى ٣٠ سنة والمؤهل العلمي لأغلبهم أقل من الثانوي ومنهم المتزوج والعازب والمطلق، ويشكل عام لا توجد ضمن المناطق الآمنة عمليات تجار منظمة بالمخدرات، وإنما هي حالات فردية يقصد التعاطي.

وقرى المصادر أن المشكلة تكمن في ازدياد عملية الاتجار والتهرب والترويج والتعاطي ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، إذ تتم عملية التجارة بالموا المخدرة بشكل شبه علني تحت أنظار قادة المجموعات الإرهابية وحماية وتشجيع وتمويل منهم، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه

بكدش... إعادة النظر أغلقوا المحل بشكل دائم والآن عادوا للكشف الحسن: أزيل الشمع الأحمر وندقق في المخالفات

محمود الصالح



وخيلك شو المخالفات ما عم دخلوا فسقق حلبى ليش في فسقق حلبى في البلد وبغرات الغوطة راحوا وما بقي حلبى بقر، القصة غايات شخصية وهناك أصحاب مايات بوطة بيدو يكيدون لبكدش ومديرين حالهم مع المحافظة والتعميرين. رشا قالت: أنا من رواد بكدش بشكل دائم صحيح أن هناك إقبالاً كبيراً لكن الحقيقة أن المحل والإقبال المنقطع النظير على المحل والأزدحام صيفاً وشتاءً دفع أصحاب المحل إلى الإهمال حيث تم إغلاق دورات المياه بالبرادات ولا مغاسل وهناك إهمال في النظافة والخدمة سيئة حيث لا كأس ماء على الطاولة ولا مغسلة يستطيع الزبون أن يغسل يديه عليها بعد أن يتناول البوطة، إضافة إلى عدم تناسب هذا المكان كمحل تراثي، فالجدران والأشجار وغيرها كلها تدل على الإهمال وبالتأكيد السبب هو عدم وجود وقت يفكر فيه أصحاب المحل في تطويره.

أبو حكمت قال: «أخي من الآخر ليش بس «بوطة بكدش» مخالفة

بعد دمشق وريفها.. تدريب قضاة حلب على الجريمة الإلكترونية

الوطن

أعلن وزير العدل هشام الشعار عن إقامة دورة لتدريب قضاة حلب على الجريمة المعلوماتية وذلك على غرار الدورة التي أقيمت في دمشق وريفها أخيراً لإحداث المحاكم الخاصة بجرائم المعلوماتية.

وخلال لقائه قضاة حلب أمس قال الشعار: ندرک صعوبات العمل في العديلية وخصوصاً أنها تباشر عملها حالياً من مقر بديل، مؤكداً وجود مساع حثيثة لخدمة تجهيز البناء المحقق لزيادة عدد الغرف والقاعات وتذليل الصعوبات التي تواجه العمل. وشدد الشعار على زيادة الاهتمام بعملية التأهيل والتدريب وحسن الأداء وإعادة هيكلة العمل الإداري في مختلف العديليات بما يحقق جودة العمل وتسريع إجراءات القاضي وضمان إيصال الحقوق إلى أصحابها.

واعتبر أن المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أطلقه الرئيس بشار الأسد خلال اجتماعه مع الحكومة يشكل حجر الأساس لبناء صحيح ومتكامل وتطوير لعمل مختلف المؤسسات ومنها المؤسسة القضائية.

وخلال اللقاء طالب القضاة بضرورة تحسين الواقع المعيشي والوظفي لهم، مشيرين إلى أهمية الإسراع بترميم الدعوى القضائية التي فقدت أضرارها كلياً أو جزئياً بسبب الإهمال.. كما طالبوا بتوفير مستلزمات العمل القضائي وإصدار نسخة إلكترونية من مجلة القانون والعمل على إيجاد حلول لمشكلة تأخر التليغيات للمتناهين في الدعوى المنظورة.. وأشاروا إلى أهمية تطوير خبرات وأدوات الأدلة الجنائية والطب الشرعي بما يساعد على كشف ملبسات الجرائم المرتكبة، لافتين إلى ضرورة العمل على نقل بعض دوائر القصر العدي إلى أماكنها السابقة بعد تأهيلها لتوفير المساحة اللازمة والمناسبة للقضاة وقد عدلية حلب بعدد كاف من كتآب الضبوط والإداريين لتغطية النقص الحاصل.

بقدوره قدم المحامي العام الأول بحلب القاضي أحمد بلاش عرضاً عن واقع العمل في عدلية حلب والجهود المبذولة للتغلب على المشكلات الطارئة وتذليلها بما يمكن القضاة والمحاكم من ممارسة ودية وسرعة الفصل في الدعوى المنظورة أمامها.

وأشار معاون وزير العدل القاضي تيسير الصمادي إلى الجهود المبذولة في مجال أتمته وأرقفة العمل القضائي ومنها مشروع أرقفة وكالات الكاتب والبعل والذي يعد البندول للفتاب على المشكلات الطارئة وتذليلها بما يمكن القضاة والمحاكم من ممارسة ودية وسرعة الفصل في الدعوى المنظورة أمامها.

وأشار معاون وزير العدل القاضي تيسير الصمادي إلى الجهود المبذولة في مجال أتمته وأرقفة العمل القضائي ومنها مشروع أرقفة وكالات الكاتب والبعل والذي يعد البندول للفتاب على المشكلات الطارئة وتذليلها بما يمكن القضاة والمحاكم من ممارسة ودية وسرعة الفصل في الدعوى المنظورة أمامها.

مقرحاتها إلى وزير العدل.

من جانبها بيئت رئيسة إدارة التفتيش القضائي القضائية سلوى كصبي أهمية تطوير العمل الإداري ومكافحة الفساد والسعي الدائم للحفاظ على سمعة الجهاز القضائي والتدقيق والتحقق في المعلومات الواردة لإدارة حول مجال المخالفات المرتكبة لمعالجتها ومحاسبة المحظنين والفاستين.

أن تجمع الأمة على ضلال.

معهم إضبارة المحل لو كانت له رسمية.

مخالفة